



تقرير تنفيذ الموازنة العامة

الربع الرابع 2020

وزارة المالية

مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية

تقرير تنفيذ الموازنة العامة

أولاً: البيانات الفعلية لموازنات الأعوام 2018-2019 وتطورات المالية العامة حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020:

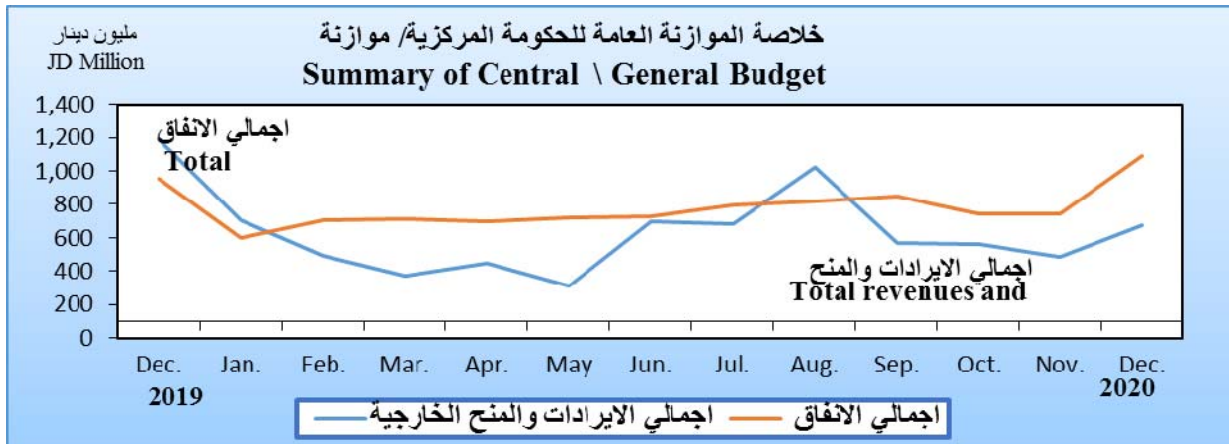
بلغ إجمالي الإيرادات العامة المحصلة خلال عام 2018 حوالي 7839.6 مليون دينار مقابل 8496 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2018، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2018 حوالي 8567.3 مليون دينار مقابل 9019.3 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2018، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 727.6 مليون دينار أو ما نسبته 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 523.3 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2018 أو ما نسبته 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ إجمالي الإيرادات العامة المحصلة خلال عام 2019 حوالي 7754.3 مليون دينار مقابل 8609.9 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2019، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2019 حوالي 8812.7 مليون دينار مقابل 9255.5 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2019، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 1058.4 مليون دينار أو ما نسبته 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 645.6 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2019 أو ما نسبته 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1) الإيرادات والنفقات المقدرة في موازنة الأعوام 2020-2018			
مليون دينار			
2020	2019	2018	البيان
8560.9	8609.9	8496	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
7754	8009.9	7796	الإيرادات المحلية
5651	5273.3	5145.8	إيرادات ضريبية
10	12.0	12.5	اقتطاعات تقاعدية
2093	2724.6	2637.6	الإيرادات الأخرى
806.9	600	700	المنح الخارجية
9606.9	9255.5	9019.3	إجمالي الإنفاق
8333.9	8012.9	7866.4	النفقات الجارية
1273	1242.6	1152.9	النفقات الرأسمالية
			العجز/ الوفر
-1046	-645.6	-523.3	بعد المنح
-1852.9	-1245.6	-1223.3	قبل المنح

سجلت الموازنة العامة عجزا ماليا حتى نهاية الربع الرابع في الموازنة العامة خلال عام 2020 بعد المنح حوالي 2182.4 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 1058.4 مليون دينار خلال عام 2019، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 2973.3 مليون دينار خلال عام 2020 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 1846.9 مليون دينار خلال عام 2019.

جدول رقم (2) الإيرادات والنفقات الفعلية للأعوام 2020-2018			
مليون دينار			
2020	2019	2018	البيان
7028.9	7754.3	5323.9	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
6238	6965.9	5124.4	الإيرادات المحلية
4958.6	4680.8	3404.5	إيرادات ضريبية
7.3	9.0	7.9	اقتطاعات تقاعدية
1272.1	2276.1	1711.9	الإيرادات الأخرى
790.8	778.4	199.5	المنح الخارجية
9211.3	8812.7	6107.5	إجمالي الإنفاق
8388.5	7897.2	5558.4	النفقات الجارية
822.8	915.5	549.1	النفقات الرأسمالية
			العجز/ الوفرة
-2182.4	-1058.4	-783.6	بعد المنح
-2973.3	-1846.9	-983.1	قبل المنح



ثانياً: الإيرادات المحلية المحصلة مقابل توقعات التحصيل في الموازنة.

1. الإيرادات المحلية في عام 2018:

بلغت الإيرادات المحلية ما قيمته 6944.9 مليون دينار خلال عام 2018 مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2018 والبالغة حوالي 7796 مليون دينار أي بانخفاض بلغ حوالي 851.1 مليون دينار أو ما نسبته 10.9%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض بند الإيرادات الضريبية بحوالي 610.2 مليون دينار وانخفاض بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 240.8 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2018.

وتعود أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات نتيجة انخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة بنحو 363.3 مليون دينار وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بنحو 121.9 مليون دينار، فيما تعود أسباب انخفاض بنود الإيرادات غير الضريبية إلى انخفاض بند إيرادات بيع السلع والخدمات بنحو 99 مليون دينار، وتراجع الإيرادات المختلفة عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 120.3 مليون دينار.

2. الإيرادات المحلية في عام 2019:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2019 ما قيمته 6965.9 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2019 والبالغة حوالي 8009.9 مليون دينار، أي بانخفاض بلغ حوالي 1044 مليون دينار أو ما نسبته 13%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض بند الإيرادات الضريبية بحوالي 592.5 مليون دينار وانخفاض بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 451.5 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2019.

وتعود أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات نتيجة انخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة بنحو 144.3 مليون دينار وضريبة المبيعات الخدمات بنحو 206 مليون دينار، فيما تعود أسباب انخفاض بنود الإيرادات غير الضريبية إلى انخفاض بند إيرادات بيع السلع والخدمات بنحو 105.3 مليون دينار، وتراجع الإيرادات المختلفة عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 306.4 مليون دينار.

3. الإيرادات المحلية حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020:

انخفضت الإيرادات المحلية حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020 بحوالي 727.9 مليون دينار لتسجل 6238 مليون دينار مقابل 6965.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019، وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض حصيلة الإيرادات غير الضريبية بحوالي 1005.7 مليون

دينار وارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية بحوالي 277.8 مليون دينار ، وبذلك حققت الإيرادات المحلية حتى نهاية الربع الرابع ما نسبته 80.4% من المقدر في الموازنة العامة والبالغة حوالي 7754 مليون دينار.

وجاء الارتفاع في الإيرادات الضريبية بشكل رئيسي محصلة ارتفاع الضريبة العامة على السلع والخدمات" بما قيمته 231.5 مليون دينار أو ما نسبته 7%، وارتفاع حصيلة الضريبة العامة على "الدخل والأرباح" بما قيمته 83.4 مليون دينار أو ما نسبته 8.2%، ويعزى هذا الارتفاع الى تحسن النشاط الاقتصادي بعد انتهاء فترة الحظر الشامل وعودة القطاعات الاقتصادية للعمل، في حين انخفضت حصيلة الضرائب على "المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)" بحوالي 34.8 مليون دينار أو ما نسبته 42.7%، وانخفاض الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية بما قيمته 2.2 مليون دينار أو ما نسبته 0.8%.

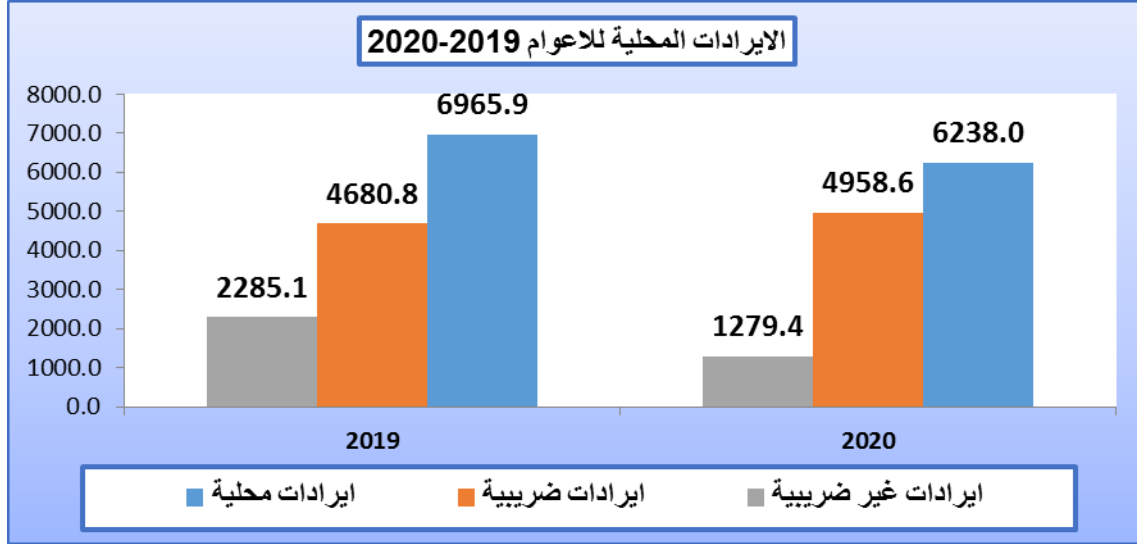
بشكل عام شكلت حصيلة الإيرادات الضريبية حتى نهاية الربع الرابع من هذا العام ما نسبته 87.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية المقدرة في موازنة عام 2020 والبالغة حوالي 5651 مليون دينار.

أما على صعيد الإيرادات غير الضريبية فقد جاء الانخفاض في الإيرادات غير الضريبية بشكل رئيسي نتيجة لانخفاض حصيلة "الإيرادات المختلفة" بحوالي 553.4 مليون دينار وانخفاض حصيلة إيرادات "بيع السلع والخدمات" بحوالي 249.4 مليون دينار وانخفاض حصيلة إيرادات "دخل الملكية" بحوالي 201.2 مليون دينار وانخفاض حصيلة العائدات التقاعدية بحوالي 1.6 مليون دينار، ويعود سبب التراجع بشكل اساسي الى إعادة تصنيف إيرادات المشتقات النفطية بتحويلها من الإيرادات غير الضريبية إلى الإيرادات الضريبية.

شكلت حصيلة الإيرادات غير الضريبية حتى نهاية الربع الرابع من هذا العام ما نسبته 60.8% من إجمالي الإيرادات غير الضريبية المقدرة في موازنة عام 2020 والبالغة حوالي 2103 مليون دينار.

كما بلغت المنح الخارجية حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020 ما مقداره 790.8 مليون دينار مقابل 788.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019 أي بارتفاع بلغ حوالي 2.4 مليون دينار أو ما نسبته 0.3% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وعليه بلغ إجمالي الإيرادات العامة

حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020 ما مقداره 7028.9 مليون دينار مقابل 7754.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019، أي بانخفاض بلغ 725.4 مليون دينار أو ما نسبته 9.4%، وقد شكلت الإيرادات العامة ما نسبته 82.1% حتى نهاية الربع الرابع من هذا العام مقارنة مع مقدر الموازنة والبالغ 8560.9 مليون دينار.



ثالثاً: النفقات العامة الفعلية مقابل توقعات الموازنة.

1. النفقات العامة في عام 2018:

انخفض إجمالي الإنفاق بحوالي 452 مليون دينار أو ما نسبته 5% ليبلغ 8567.3 مليون دينار خلال عام 2018 مقابل 9019.3 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2018، ويعزى هذا الانخفاض في إجمالي الإنفاق إلى انخفاض النفقات الجارية بمقدار 246.8 مليون دينار ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض كل من بند استخدام السلع والخدمات بحوالي 52.2 مليون دينار وبند تعويضات العاملين بحوالي 25 مليون دينار وبند فوائد القروض بحوالي 15.6 مليون دينار وبند نفقات أخرى متنوعة بحوالي 106.7 مليون دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 205.2 مليون دينار.

حيث شكل إجمالي الإنفاق ما نسبته 95% من إجمالي الإنفاق المقدر في موازنة عام 2018.

2. النفقات العامة في عام 2019:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2019 حوالي 8812.7 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2019 والبالغ حوالي 9255.5 مليون دينار أي بانخفاض بلغ حوالي 442.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.8%، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض النفقات الجارية بحوالي

115.7 مليون دينار، ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض بند تعويضات العاملين بحوالي 33.8 مليون دينار وانخفاض بند الإعانات بحوالي 24.3 مليون دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 327.1 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2019. حيث شكل إجمالي الإنفاق الفعلي لعام 2019 ما نسبته 95.2% من إجمالي الإنفاق المقدر لموازنة عام 2019.

3. النفقات العامة حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020:

بلغ إجمالي الإنفاق حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020 حوالي 9211.3 مليون دينار مقابل 8812.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 398.6 مليون دينار أو ما نسبته 4.5%، وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 491.3 مليون دينار أو ما نسبته 4.5%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 92.7 مليون دينار أو ما نسبته 10.1% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019.

رابعاً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة العامة للمشاريع الرأسمالية

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية حوالي 822.8 مليون دينار حتى نهاية الربع الرابع من هذا العام مقارنة مع ما مقداره 915.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث شكل الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربع الرابع من عام 2020 ما نسبته 64.6% من مجموع المخصصات الرأسمالية المقدره في موازنة عام 2020 والبالغة حوالي 1273 مليون دينار، حيث توزع هذا الإنفاق بصورة رئيسية على مشاريع لكل من الوزارات التالية: السياحة والآثار، الإدارة المحلية، الطاقة والثروة المعدنية، الأشغال العامة والإسكان، الزراعة، المياه والري، الزراعة، التربية والتعليم، الصحة، التنمية الاجتماعية، النقل، الاقتصاد الرقمي والريادة حيث شكلت هذه المشاريع نحو 58.4% من مجمل الإنفاق الرأسمالي خلال الربع الرابع من هذا العام. في العادة يكون الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربعين الثالث والرابع بقيمة أكبر نظراً لأن دورة المشاريع تبدأ خلال الربع الثالث.

خامساً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة لمشاريع اللامركزية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع اللامركزية ما قيمته 19.1 مليون دينار حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020 توزعت في مختلف محافظات المملكة على مشاريع لوزارات السياحة، والصحة، والتربية

والتعليم، والمياه والري ، حيث شكل الإنفاق على هذه الوزارات نحو 40% من مجمل الإنفاق على مشاريع اللامركزية.

سادساً: عمليات التمويل والدين.

تشير تطورات المديونية العامة خلال الربع الرابع من عام 2020 إلى ارتفاع إجمالي الدين بعد استثناء إحصائياً ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 2540.8 مليون دينار ليبلغ ما قيمته 26499.3 أو ما نسبته 85.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الرابع من عام 2020 مقابل 23958.5 مليون دينار في نهاية عام 2019 أو ما نسبته 75.8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019، علماً بأن صافي الاقتراض (موازنة) من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) قد بلغ 387.5 مليون دينار حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020 بالإضافة الى ذلك فقد بلغ صافي الاقتراض (المكفول) من (SSIF) حوالي 27.6 مليون دينار .

وفي حال تم استثناء قيمة الودائع الحكومية فإن صافي الدين يصبح 25163.2 مليون دينار أو ما نسبته 81.1% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2020 مرتفعاً عن مستواه في نهاية عام 2019 بحوالي 2482.9 مليون دينار أو ما نسبته 10.9% وقد جاء الارتفاع نتيجة لزيادة عجز الموازنة جراء الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة لتخفيف وطأة جائحة كورونا من إغلاقات في القطاعات الاقتصادية حيث ساهم ذلك في زيادة في حجم الاقتراض لتمويل عجز الموازنة العامة وتمويل عجز سلطة المياه وتمويل اقساط القروض المستحقة عليها والقروض المكفولة لشركة الكهرباء الوطنية، علماً بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه تبلغ نحو 7.7 مليار دينار

الدين الخارجي

أظهرت البيانات المتعلقة بالرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائياً ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) في نهاية الربع الرابع من عام 2020 ارتفاع الرصيد القائم بحوالي 1744.8 مليون دينار ليصل إلى 13715.2 مليون دينار أو ما نسبته 44.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الرابع من عام 2020 مقابل ما مقداره 11970.4 مليون دينار أو ما نسبته 37.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2019،

في حين بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية عام 2018 حوالي 11856.5 مليون دينار أو ما نسبته 38.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعود الاسباب في ارتفاع / انخفاض الدين الخارجي خلال الفترات السابقة إلى ما يلي:

- سعر الصرف
- ارتفاع عجز الموازنة.
- تسديد مديونية سلطة المياه.

سعر الصرف

فيما يتعلق بأثر تغيرات سعر الصرف وحركات السحب والتسديد على رصيد المديونية الخارجية بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) في نهاية الربع الرابع من عام 2020 بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2019، حيث اسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية بحوالي 1744.8 مليون دينار كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 1542.7 مليون دينار وارتفاع في تغير سعر الصرف بقيمة 202.1 مليون دينار

تركيبية الدين حسب العملة (بعد استثناء ما يحمله SSIF):

رصيد 12/2020	صافي التسديدات (-) /المسحوبات (+) ت	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2019	صافي التسديدات (-) /المسحوبات (+)	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2018	
1685.0	+333.9	+135.2	1215.9	+217.0	-26.3	1025.1	يورو
642.9	-62.2	+37.0	668.1	-62.1	+10.8	719.4	ين ياباني (كل 100)
35.2	-1.4	+2.3	34.3	-1.4	-0.7	36.4	يوان صيني
900.9	+379.3	+28.2	493.4	-182.6	-3.4	679.4	وحدة حقوق السحب
609.6	-7.7	-2.7	620.0	-24.8	-1.1	643.8	دينار كويتي
82.9	+2.6	+2.1	78.2	+6.4	-2.6	74.4	ون كوري
9758.7	+898.2	0.0	8860.5	+181.8	+0.6	8678.0	باقي العملات
13715.2	+1542.7	+ 202.1	11970.4	+ 134.4	-20.4	11856.5	المجموع

حيث شهدت الديون المقيّمة بالدولار الامريكي ارتفاعا ملحوظا في نهاية الربع الرابع من عام 2020 بمبلغ 871.2 مليون دينار ليبلغ 9573.9 مليون دينار اردني مقارنة بمبلغ 8702.7 مليون دينار نهاية عام 2019 ومبلغ 8526 مليون دينار نهاية عام 2018، ويعود سبب ارتفاع نسبة الدين المقيّمة بالدولار نتيجة لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى لتقليل المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار الصرف.

اما فيما يتعلق بالديون المقيّمة باليورو فقد ارتفعت لتصبح حوالي 1685 مليون دينار نهاية الربع الرابع من عام 2020 مقارنة بحوالي 1215.9 مليون دينار في نهاية عام 2019 وفي عام 2018 بلغت حوالي 1025.1 مليون دينار، حيث أسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020 بحوالي 469.1 مليون دينار وذلك كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 333.9 مليون دينار وارتفاع في تغير سعر الصرف بقيمة 135.2 مليون دينار..

في حين شهدت الديون المقيّمة بالين الياباني انخفاضا لتصبح حوالي 642.9 مليون دينار حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020 مقارنة بنهاية عام 2019 حيث بلغت حوالي 668.1 مليون دينار وفي عام 2018 بلغت حوالي 719.4 مليون دينار. ويعود السبب في ذلك لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى، حيث تم توقيع اتفاقية اقتراض لدعم الموازنة مع الجانب الياباني بالدولار الامريكي بدلا من الين الياباني، ونتيجة للتطورات خلال عام 2020 فقد أسهمت هذه التغيرات بانخفاض رصيد المديونية حتى نهاية الربع الرابع عام 2020 مقارنة في عام 2019 بحوالي 25.2 مليون دينار كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 62.2 مليون دينار وارتفاع في تغير سعر الصرف بقيمة 37.0 مليون دينار.

اما فيما يتعلق بالديون المقيّمة بوحدة حقوق سحب خاصة فقد ارتفعت لتصبح حوالي 900.9 مليون دينار حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020 بالمقارنة مع نهاية عام 2019 حيث بلغت حوالي 493.4 مليون دينار وفي عام 2018 بلغت حوالي 679.4 مليون دينار، حيث أسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020 بحوالي 407.5 مليون دينار وذلك كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 379.3 مليون دينار وارتفاع في تغير سعر الصرف بقيمة 28.2 مليون دينار، علما بانه خلال شهر اذار وكانون اول من عام

2020 تم سحب الشريحة الاولى والثانية من اتفاقية التسهيل الممتد الجديدة الموقعة بتاريخ 2020/3/26 مع صندوق النقد الدولي بمبلغ اجمالي 204.1 مليون دينار، بالاضافة الى توقيع اتفاقية قرض أداة التمويل السريع (RFI) من صندوق النقد الدولي للمساعدة الطارئة للضروف الاستثنائية (جائحة كورونا) حيث تم سحب كامل مبلغ القرض والبالغة حوالي 282.6 مليون دينار.

ارتفاع عجز الموازنة:

ان الارتفاع في اجمالي المديونية يعود إلى تمويل جزء من عجز الموازنة العامة البالغ 2182.4 مليون دينار وسداد جزء من عجز سلطة المياه بحوالي 169.9 مليون دينار في نهاية الربع الرابع من عام 2020، وكذلك استمرار الحكومة بكفالة القروض الجديدة لشركة الكهرباء الوطنية وارتفاع التسهيلات البنكية للشركة بما قيمته 119.1 مليون دينار حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020.

تسديد مديونية سلطة المياه / اعادة اقرض سلطة المياه:

تسديد أقساط القروض المستحقة على سلطة المياه في نهاية الربع الرابع من عام 2020 حوالي 38.6 مليون دينار في حين بلغت حوالي 33.5 مليون دينار نهاية عام 2019.

الدين الداخلي:

ارتفع اجمالي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) في نهاية الربع الرابع من عام 2020 بمبلغ 795.9 مليون دينار ليصل إلى حوالي 12784.0 مليون دينار أو ما نسبته 41.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ما مقداره 11988.1 مليون دينار أو ما نسبته 37.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2019 و 11026.7 مليون دينار نهاية عام 2018 او ما نسبته 36.2% من الناتج المحلي الاجمالي.

وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بحوالي 890.9 مليون دينار بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF)، وانخفاض الدين العام الداخلي المكفول بعد SSIF بحوالي 95.0 مليون دينار ويعود سبب الارتفاع في اجمالي الدين الداخلي لعدة عوامل اهمها تمويل جزء من عجز الموازنة العامة وتمويل عجز سلطة المياه من

خلال تقديم سلف نقدية للسلطة المياه بمبلغ إجمالي مقداره 169.9 مليون دينار حتى نهاية الربع الرابع 2020.

علاوة على ذلك، ارتفع صافي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 738.0 مليون دينار في نهاية الربع الرابع من عام 2020 ليصل الى حوالي 11448.0 مليون دينار مقابل ما مقداره 10710.0 مليون دينار في نهاية عام 2019 و 9619.1 مليون دينار نهاية عام 2018.

وقد جاء الارتفاع نهاية الربع الرابع من عام 2020 محصلة لارتفاع إجمالي الودائع (موازنة) بمبلغ 133.4 مليون دينار وارتفاع الدين الداخلي موازنة بعد SSIF بمبلغ 890.9 مليون دينار وانخفاض ودائع المؤسسات المستقلة بمبلغ 75.5 مليون دينار وانخفاض الدين المكفول بعد SSIF بمبلغ 95.0 مليون دينار.

تسديد مديونية سلطة المياه :

بلغت إجمالي الاقساط المسددة الداخلية حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020 حوالي 198.4 مليون دينار في حين بلغت حوالي 296.8 مليون دينار نهاية عام 2019، وحوالي 203 مليون دينار نهاية عام 2018، حيث تقوم وزارة المالية بإدارة تسديد القروض منذ بداية عام 2018.

*يمكن الاطلاع على البيانات التفصيلية من خلال الرجوع الى نشرة مالية الحكومة المنشورة على موقع وزارة المالية.